

القضاء والامارة والكفالة والحالة والوكالة والاقالة

والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح

عن دم العمد والجراحة وعقد الزمة وتعليق الرذ بالبيع

والشرط وعزل القاضى **كتاب** الصرف هو بيع بعض الامتاع

فلو تجانس شرط المآثل والتقايض وان اختلفا جوده ودبا

والاشط التقايض فلو باع الذهب بالفضة مجازفة صح

ان تعاوضا في المجلس ولا يصح للمعروف في ثمن الصرف قبل

فمن

قبضه فلو باع دينارا بدينارهم واشترى بها ثوبا فبفسد بيع ولو

باع امة مع طوف قيمة كل الف بالعين وتقدم من الثمن الف

فهو ثمن الطوق وان اشترىها بالعين وتقدم من الثمن ^{الف} ^{والف} ^{نساء}

فالمقتضى فهو ثمن الطوق وان باع سيفا حلوية فمستوفى بمائة ونقد

مستوفى فهو حقه وان لم يبين او قال من ثمنها ولو فرق

بلا قبض صح فهو السيف دونها ان تخلص بلا ضرر والاطلاق

ولو باع اناة فضة وقبض بعض ثمنه وانفراجه فيما قبض ^{ناه}

Copyright © King Saud University